يوسف ان تعدد الجهة ان اقتضى تعدد الاسم كما في الامثلة الثلاثة المذكورة كان مقتضيا للتعدد الاستحقاق بحسب تعددها واما اذا لم يقتض تعدد الاسم كان في حكم الجهة الواحدة وما نحن فيه من هذا القبيل فان ذات القرابتين تسمى بالجدة كذات القرابة الواحدة فاذا كان جدة ذات قرابات ثلاث مع جدة ذات قرابة واحدة يقسم السدس بينهما انصافا عند ابي يوسف وارباعا عند محمد قال الامام الخصيف لان رواية عن ابي ح في صورة تعدد قرابة احدى الجدتين وذكره فرائض الحسن بن عبد الرحمن

باب العصبات

عصبة الرجل في اللغة قرابة الاب وكانها جمع عاصب وان لم يسمع به من عصب القوم بفلان اذا احاطوا حوله فالاب طرف والابن طرف والعم جانب والاخ جانب ثم يسمى بها الواحد والجمع والمذكر والمونث وقالوا في مصدرها العصوبة والذكر يعصب الانثى اي يجعلها عصبة

العصبة النسبية قدمها لانها اقوى من السببية كما مر ثلاثة عصبة بنفسه وعصبة بغيره وعصبة مع غيره اما العصبة بنفسه فكل ذكر اعتبت الذكور لا الانثى لا تكون عصبة بنفسها بل بغيرها او مع غيرها لا تدخل في نسب الى الميت انثى فان دخلت الانثى في نسب الى لم تكن عصبة كالام والام فانها من ذوات الفروض كالاب والابن والبنت فانها من ذوات الا فان قلت الاخ لاب وام عصبة بنفسه مع ان الام داخلة في نسبه قلت قرابة الاب اصل في استحقاق العصوبة فانها اذا انفردت عن غيرها بخلاف قرابة الام فانها لا تصلح بانفرادها علة لانها فهي لغاء في

العصوبة لكنا جعلناها بمنزلة وصف زايد فيه بحيث انها الاخ لاب وام على الاخ لا

وهي اي العصبات باسرهم اربعة اصناف الاول جزء الميت والثاني اصله والثالث جزء ابيه والرابع جزء جده فيقدم في هذه الاصناف المذكورين ونيابا الاقرب فالاقرب يعني بقرب الدرجة اعني اولا هي في الميت الذي يستحق بالعصوبة جزء الميت اي البنون ثم بنوهم وان سفلوا ثم اصله اي الاب ثم لجداب الاب وان علا وانما قدم البنون على الاب لانهم فروع الميت والاب اصله والاتصال الفروع باصله اظهر من اتصال الاصل بفرعه الا يرى ان الفرع ينبع اصله ويصير مذكورا بذكره دون العكس فان البناء والاشجار يدخل في بيع الارض ولا يدخل هي في بيعها وظهور اتصالهم يدل على انهم اقرب اي الميت في الدرجة حكما وان لم يكن ذلك حقيقة لان الاتصال من الجانبين بغير واسطة وقدم بنو البنين وان سفلوا على الاب لان سبب استحقاقهم ابنا البنوة المتقدم على الابوة وكون الاب اقرب درجة من لجد ظاهر كظهوره فيما بين الابن وابن الابن وتقييد لجد باي الاب ليخرج عنه ابو الام الذي هو لجد الفاسد فيكون ذلك تصريحا بما علم ضمنا من قوله فكل ذكر لا يدخل في نسبته الى الميت انثى لمزيد الاهتمام بامرهم هو اثبات ارثهم وحرمان غيره ومن علا من الاصداد اذا تعددوا تقدم منهم من كان اقرب درجة ثم جزء ابيه اي الاخوة بنوهم وان سفلوا تاخيرا للاخوة عن لجد وان علا على قول ابي ح خلافا كما ستقف عليه في باب مقاسمة لجد وانما اطلق الحكم ههنا بلا تنبيه عليه لان الخناثى الفتوى وتاخيرهم بينهم عنهم لقرب درجتهم

Copyright © King Saud University